

التوجهات الأساسية

- الاستمرار في دعم النمو من أجل خلق مناصب الشغل والرفع من دخل المواطنين؛
- الرفع من وتيرة الإصلاحات وتسريع إنجاز السياسات القطاعية من أجل تعزيز تنافسية وجاذبية بلادنا على أساس توزيع مجالي أكثر توازنا؛

الفرضيات

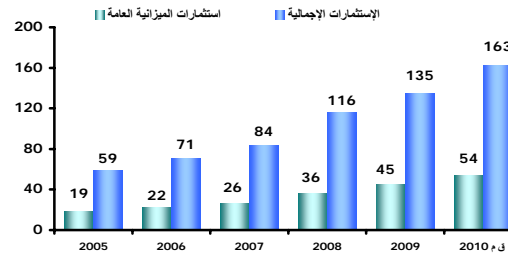
نسبة النمو	3,5%
نسبة التضخم	2%
متوسط سعر البترول (للبرميل)	\$75

التدابير

1. دعم النمو

- تعمية الاستثمار العمومي: 163 مليار درهم منها 54 مليار درهم برسم الميزانية العامة أي بزيادة بنسبة 20% مقارنة مع سنة 2009.

تطور الاستثمار العمومي



تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين:

- تحسين الدخل عبر تنفيذ الشطر الثاني من تخفيض الضريبة على الدخل ورفع أجور الموظفين في إطار الحوار الاجتماعي بغلاف مالي إجمالي يبلغ 16 مليار درهم برسم سنتي 2009 و 2010؛
- دعم المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة الذي خصص له مبلغ 14 مليار درهم.

تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخاصة:

- إحداث بنيات استقبال الاستثمارات: إنجاز أقطاب صناعية وخدمية وفلاحية مندمجة: الصناعة (4) الخدمات عن بعد (6) والفلاحة (2) والصيد البحري (2) واللوجستيك (1) والطاقة (1) والإلكترونيك (5)؛
- إحداث صناديق لتمويل وضمان الاستثمارات: المقاولات الصغرى والمتوسطة والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة والتعليم الخاص والمغاربة المقيمين بالخارج والشراكة مع القطاع الخاص وامتياز ومساندة ورواج: 2,6 مليار درهم؛
- تعزيز التكوين وتقوية كفاءات الموارد البشرية: إحداث 10 معاهد للتكوين وتعزيز التكوين المهني: 316.000 متدرب سنة 2010 (+13,6%)؛
- تشجيع الصادرات: رصد، في إطار صندوق تنمية الصادرات، 400 مليون درهم برسم سنة 2010؛
- تتمين دور صندوق الحسن الثاني: تخصيص 3,5 مليار درهم سنويا على الأقل من حصيلته لتفويت المنشآت العامة لفائدة القطاع الخاص ومن ميزانية الدولة.

2. تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية

- الفلاحة "مخطط المغرب الأخضر": 5,2 مليار درهم كاعتمادات استثمار (+30% مقارنة مع سنة 2009)؛
- قطاع الصيد البحري "مخطط هاليوتيس": 570 مليون درهم؛
- الطاقة: إحداث شركة لتنمية الاستثمار في مجال الطاقة برأس مال يصل إلى 1 مليار درهم لتمكين الموارد الطاقية المتجددة واستثمار المكتب الوطني للكهرباء لمبلغ 10 ملايير درهم سنة 2010؛
- الماء والبيئة: 4,1 مليار درهم (+24,24% مقارنة مع سنة 2009): مواصلة أشغال بناء 13 سدا وانطلاق أشغال بناء سدين جديدين وتبديل الطلب على الماء والمحافظة على البيئة؛
- الميثاق الوطني للتبثاق الصناعي (1,95 مليار درهم): إحداث مراكز صناعية مندمجة وإنجاز حظائر للأنشطة الصناعية وتأهيل المناطق الصناعية وتحديث تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال.
- قطاع الفوسفات: استثمار المكتب الشريف للفوسفات ل 7 مليار درهم برسم سنة 2010: جعل مركب الجرف الأصفر كقطب عالمي للفوسفات؛
- قطاع السياحة والصناعة التقليدية: (1,27 مليار درهم، بزيادة +36% مقارنة مع سنة 2009): الرفع من الطاقة الإيوائية والجودة والتكوين؛
- إصلاح قطاع العدل: 3,2 مليار درهم (بزيادة تقدر ب +36% مقارنة مع 2009): تعزيز الاستقلالية والرفع من النجاعة وتأهيل الهياكل وتقوية مؤهلات القطاع.

3. تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي:

استهداف أمثل للسكان المعوزة:

دعم الولوج إلى التعليم:

- توزيع 3,7 مليون محفظة مدرسية؛
- منح مساعدات مالية لفائدة الأسر المعوزة (تيسير): 280.000 مستفيد؛
- توزيع البذل المدرسية لفائدة 750.000 تلميذ؛
- النقل المدرسي بالعالم القروي لفائدة 17.500 تلميذ.

دعم الولوج إلى الخدمات الصحية:

- تعميم نظام المساعدة الطبية؛
- تقليص نسبة وفيات الأطفال أثناء الولادة عبر إدخال تلقحات جديدة لفائدة 600.000 مولود سنويا.

التربية والتكوين " البرنامج الإستعجالي": 51 مليار درهم (+34% مقارنة مع سنة 2008).

- إنجاز 693 حجرة تمهيدية و223 مدرسة و 564 إعدادية و294 ثانوية وانطلاق أشغال إنجاز 1.000 مؤسسة مدرسية؛
- رفع عدد المسجلين إلى 310.000 طالب (+7%) ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسجلين الجدد بالشعب العلمية والهندسية؛
- رفع عدد البحوث العلمية ب 20%.
- الصحة: 11,1 مليار درهم (+36% مقارنة مع سنة 2008):
- استكمال إنجاز 92 مؤسسة للعلاجات الأساسية و 8 مستشفيات محلية؛
- تسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية بكل من فاس ومراكش ووجدة؛
- تأهيل 37 مستشفى إقليمي/محلي.

السكن: 2,7 مليار درهم (+6,37% مقارنة مع سنة 2009): 3.850

9 مليار

البنيات التحتية الرياضية (1,5 مليار درهم بزيادة +46% مقارنة مع سنة 2008) والثقافية (538 مليون درهم بزيادة +48% مقارنة مع سنة 2008).

المعطيات المرقمة

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1,4 مليار درهم برسم سنة 2010؛
- تأهيل العالم القروي: تحسين ظروف عيش الساكنة القروية (20 مليار درهم + 14,5% مقارنة مع سنة 2009) وتعزيز موارد صندوق التنمية القروية عبر تخصيص 500 مليون درهم.

4. تدابير قانون المالية

إحداث، ابتداء من فاتح يناير 2011، حساب خصوصي للخرينة يسمى **صندوق التكافل العائلي**؛

إصلاح الضريبة على الدخل

مراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل

- رفع شريحة الدخل المعفاة من 28.000 إلى 30.000 درهم؛
- تعديل كل الشرائح الوسطية والأسعار المطبقة عليها؛
- تخفيض السعر الأعلى من 40% إلى 38%.

عدد المستفيدين الجدد من الإعفاء: حوالي 160.000

- رفع سقف الخصم برسم المصاريف المهنية من 28.000 إلى 30.000 درهم؛
- رفع الحد المعفى من الضريبة المتعلق بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة من 28.000 إلى 30.000 درهم؛

تدابير لفائدة السكن الاجتماعي

- منح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والقيمة المضافة على الشركات واجبات التسجيل والرسم الخاص على الإسمنت وكذا من رسوم التقييد في سجلات المحافظة العقارية لفائدة المعتمدين العقاريين الذين يقومون ببناء مساكن اجتماعية تتراوح مساحتها المغطاة ما بين 50 و 100 متر مربع ولا يتعدى ثمن بيعها 250.000 درهم؛
- تخفيض عدد وحدات السكن الاجتماعي، المنجزة من طرف المعتمدين العقاريين، من 1.500 إلى 500 للاستفادة من الإعفاءات الضريبية؛
- استفادة مقتنو السكن الاجتماعي من أداء مبلغ الضريبة على القيمة المضافة.

إصلاح الضريبة على الشركات : تحسين النظام الجبائي الخاص باندماج أو انقسام الشركات وإعادة هيكلتها قصد تمكينها من تحسين مردوديتها وقدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية.

تدابير تتعلق بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة:

- تطبيق سعر 10%، عوض 7%، مع الحق في الخصم على غاز البوتان والهيدروكربورات الغازية الأخرى وكذا زيوت النفط أو الصخور سواء كانت خاما أم مصفاة؛
- ملائمة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على العمليات والفوائد المتعلقة بالسلفات والقرص الممنوحة للجماعات المحلية عبر تطبيق سعر 10%؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للبوليميرات السائلة أو على شكل عجائن أو بأشكال صلبة وبعض معدات السقي.

تدابير جبائية أخرى:

- تمديد الامتيازات الجبائية الممنوحة للشركات التي تلج البورصة إلى غاية دجنبر 2013؛
- رفع عدد اللجان الفرعية للجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة من 5 إلى 7.

إصلاح التعريف الجمركية.

- مواصلة تنفيذ مخطط الإصلاح التعريفي: تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات والمنتجات النصف مصنعة من 10% و 7,5% إلى 5% ومن 20% إلى 17,5%؛
- الرفع من مقدار رسم الاستيراد المطبق على القمح الصلب من 55% إلى 80% قصد ضمان حماية كافية للمنتج الوطني؛
- توسيع الإعفاء من أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك إلى جميع مستعملي الغاز الطبيعي؛
- الرفع من مبلغ الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية بحوالي 50% وعلى المشروبات المسماة " المشروبات المقوية" من 20 إلى 150 درهم للهكتولتر وعلى المشروبات الغازية من 20 إلى 30 درهم للهكتولتر؛
- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على العجول الصغيرة من 233,5% إلى 2,5% وعلى الذرة من 17,5% إلى 10% ابتداء من فاتح يناير 2010 ثم إلى 2,5% ابتداء من فاتح يناير 2011.

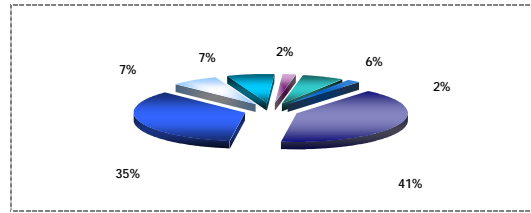
مصادر الميزانية العامة (دون احتساب القروض والهبات)

بملايير الدراهم

%	2009 / 2010		2010
	2009	2010	
-2,7	-4,7	168,9	الموارد (دون احتساب حصة الجماعات المحلية)
-2,3	-3,5	148,6	الموارد الجبائية
-9,7	-4,2	39,3	الضريبة على الشركات
-2,1	-0,5	25,3	الضريبة على الدخل
5,0	2,0	41,5	الضريبة على القيمة المضافة
9,8	1,6	18,4	- في الداخل
1,5	0,3	23,2	- عند الاستيراد
-1,1	-0,2	19,4	الرسم الداخلي على الاستهلاك
-10,9	-1,3	10,5	الرسم الجمركية
6,9	0,7	10,1	التسجيل والتمبر
-5,3	-1,0	17,3	الموارد غير الجبائية

* قانون المالية محين: النجاري م 2009 إلى غاية 2010 / 02 / 11

بنية الموارد (قانون المالية 2010)



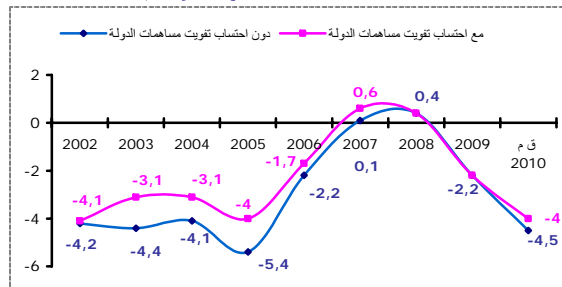
تحميلات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاك الدين)

بملايير الدراهم

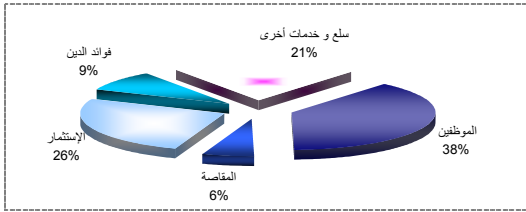
%	2009 / 2010		2010
	2009	2010	
6,9	5,2	80,5	نفقات الموظفين
- 6,8	-3,2	43,4	سلع وخدمات أخرى
9,5	1,2	14,0	نفقات المقاصة (بما فيها صندوق دعم الأسعار)
6,0	1,1	18,5	فوائد الدين
19,1	8,6	53,8	نفقات الاستثمار
6,5	12,9	210,2	المجموع

* قانون المالية محين: النجاري م 2009 إلى غاية 2010 / 02 / 11

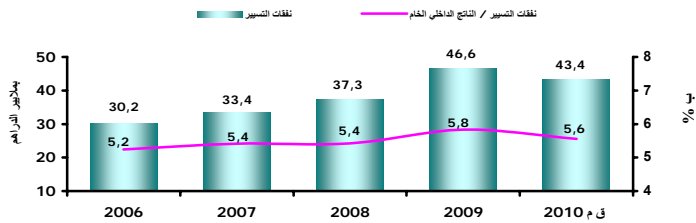
تطور عجز الميزانية بـ % من الناتج الداخلي الخام



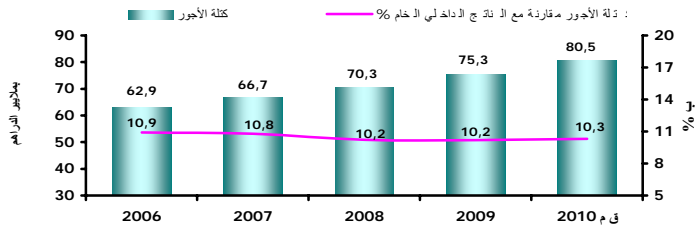
بنيات النفقات برسم سنة 2010



استقرار نفقات التسيير في نفس مستوى سنة 2009



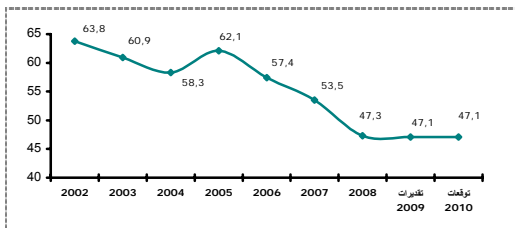
كتلة الأجور: إحداث 23.820 منصب مالي أساسا لفائدة القطاعات الاجتماعية وقطاع العدل الرفع من كتلة الأجور بـ 6,9%



نفقات الدين

بملايير الدراهم		قانون المالية 2010	السيبان
2009	الفرق		
-1,61	-114	6.965	
-38,32	-19.427	31.273	
-33,82	-19.541	38.238	المجموع

%



مديونية الميزانية

شارع محمد الخامس الحي الإداري الرباط شالة

الهاتف 37-67-72-67-05 (212) الفاكس 37-75-30-05 (212)

الموقع الإلكتروني: www.finances.gov.ma

